

## صدور تقرير من البنك المركزي عن تطورات الأوضاع النقدية والاقتصادية

### الخبر

وفي إطار تعزيز الثقة في الاقتصاد المصري، ومناخ الاستثمار في مصر، استطاع البنك المركزي الحفاظ على مستوى احتياطياته الدولية بالرغم من سداد الالتزامات النقدية السابق الإشارة إليها، إضافة إلى سداد مستحقات المستثمرين الأجانب في البورصة المصرية، كما تم سداد جميع التزامات مصر الخارجية في مواعيدها بما بقي بالتزامات مصر الدولية. ومن الأهمية بمكان الإشارة إلى أن الدين الخارجي لمصر لا يزيد عن ١٥% من الناتج القومي، في حين أن المستويات في الدول المثيلة بالأسواق الناشئة تصل إلى ٥٠%، وهو ما يتيح للحكومة المصرية مجالاً للاقتراض الخارجي من أجل مشاريع التنمية.

ساسدا: التنسيق بين السياستين المالية والنقدية:

وأظهر ما سبق ضرورة التنسيق بين السياستين النقدية والمالية حيث لم يعد بالإمكان الاستمرار على نفس النهج في إدارة الاقتصاد وميزان المدفوعات خاصة في ضوء الانقلاط في العمليات الاستيرادية التي تجاوزت كل الحدود، لتخرج عن إطار أي لوائح أو قوانين ملائمة لإدارة اقتصادية منظمة. وفي هذا الإطار، بدأ واضحا أن التراخيص الاستيرادية يتم منحها بدون معايير محددة، وأن البضائع الواردة لمصر لا تخضع لأننى المعايير الرقابية حفاظا على صناعتنا المحلية وعلى المواطن المصري وعلى مواردنا المحدودة من النقد الأجنبي.

ولتحقيق التنسيق المطلوب بين السياستين المالية والنقدية، قامت الحكومة والبنك المركزي بتشكيل المجلس التنسيقى الاقتصادي الذي يجتمع شهريا بحضور خبراء دوليين ومحليين، وفي ذات الوقت يشارك محافظ البنك المركزي في اجتماعات المجموعة الوزارية الاقتصادية، بخلاف عشرات الاجتماعات التنسيقية بين قيادات البنك المركزي، والوزارات الاقتصادية المختلفة، في إطار منظومة تفاهم وتشارك غير مسبوقة.

وكان نتيجة لهذا التنسيق مجموعة من الإجراءات المهمة تتمثل في:

١- البدء في تنفيذ برنامج وطني للحفاظ على موارد مصر من العملة الصعبة لتوجيهها إلى ما يستوجب الأولوية من مستلزمات الصناعة والإنتاج والعلاج والسلع الأساسية للغالبية العظمى من المواطنين بأسعار مقبولة من خلال تدبير الموارد من النقد الأجنبي بالسعر الرسمي من البنوك، من أجل الحفاظ على الاستقرار الاجتماعى للغالبية العظمى من محدودى الدخل. وفي هذا الإطار تم توفير نحو ١٤ مليار دولار للواردات السلعية منها ٧ مليارات دولار للسلع الوسيطة ومستلزمات الإنتاج والخامات، و ٢ مليار دولار للسلع الغذائية والتموينية، و ٢ مليار دولار للآلات ومعدات الإنتاج وقطع الغيار، ومليار دولار للأدوية والأمصال، وذلك فى فترة زمنية أقل من ثلاثة أشهر..

وتم الاتفاق بين الحكومة والبنك المركزي على أن السياسات الاقتصادية هدفها جميع فئات الشعب المصري سواء من أجل توفير فرص العمل أو من أجل مكافحة التضخم للحفاظ أيضا على قيمة الاستثمارات والأصول المحلية.

ويؤكد البنك المركزي أنه لن يتوانى عن استخدام أدواته في السياسة النقدية لكي يحافظ على القيمة الشرائية للجنينة المصري على المدى المتوسط، وأن البنك المركزي بجانب استهدافه للتضخم فهو يستهدف أيضا معدلات التنمية الاقتصادية المنتجة وليس التنمية الاستهلاكية.

٢- وبالتنسيق مع البنك المركزي، قامت وزارة التجارة والصناعة وضع قواعد للاستيراد ويرى البنك المركزي المصري أن تلك القواعد تحقق المصلحة العليا للاقتصاد المصري، والتي من المتوقع أن تؤدي لتعزيز الاستقرار النقدي، والتنمية الحقيقية، وتوفير موارد الدولة من النقد الأجنبي للمستلزمات الأساسية، وعدم إهدارها في إنفاق غير منتج، فلم يعد مقبولا أن يتم الحصول على القروض الدولية لإنفاقها على استيراد سلع استهلاكية غير ضرورية وتحميل الأجيال القادمة مسؤولة سدادها!

وفي هذا الإطار، يؤكد البنك المركزي أن السياسات الاقتصادية تستهدف صالح الشعب المصري بكل فئاته، ولا تقتصر على فئة دون الأخرى، وأن أموال الشعب المصري في البنوك يديرها البنك المركزي المصري وقيادات الجهاز المصرفي باستقلالية كاملة مدعومة من القيادة السياسية بدون تحفظ، وأن هذه الموارد التي تعد موارد الأمة المصرية من أجل صالح الشعب وفئاته غير القادرة.

ويؤكد البنك المركزي أن مصر اليوم في حاجة إلى الدفاع عن مواردها من أجل الدفاع عن وجودها. وأنه بالرغم من نتائج الأحداث الإرهابية على السياحة عموما، وبالرغم من تباطؤ الاقتصاد العالمى والازمات العنيفة في البورصات العالمية التي تنذر بأزمات كبيرة وشيكة، فإنه على يقين بقدرة الشعب المصري على تخطي تلك المرحلة بسلام اعتمادا على الله ثم على أنفسنا وقيادتنا وخبرائنا ومواردنا.

أخبار مصر - <http://www.egynews.net/>

تلقى المهندس شريف إسماعيل رئيس مجلس الوزراء تقريراً من محافظ البنك المركزي حول سياسات البنك لتحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي، ومضمونه ما يلي:

لتعزيز الاستقرار النقدي والمالي في الدولة، وفي إطار التنسيق بين السياستين النقدية والمالية، بدأت الحكومة المصرية من خلال المجموعة الوزارية الاقتصادية والبنك المركزي المصري خطة عاجلة تم البدء في تنفيذها فور التوافق عليها وتستهدف الحفاظ على مستوى أسعار السلع في الأسواق، وزيادة معدلات التنمية الاقتصادية من أجل زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة. وشرع البنك المركزي بشكل فوري في وضع سياسات من شأنها تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي عبر إجراء إصلاحات هيكلية لتعزيز الثقة في العملة المحلية، ومعالجة العجز في ميزان المدفوعات الناتج عن خلل الميزان التجاري بسبب الاستهلاك المحلي من السلع المستوردة تامة الصنع، بما أدى إلى تراجع معدلات الإنتاج المحلي أمام المنافسة الكبيرة من الخارج وانتهج البنك المركزي سياسات متكاملة خلال الفترة الوجيهة الماضية استهدفت الآتي:

أولا: التعامل مع مشكلة زيادة الأسعار:

استهدف البنك المركزي في الفترة الوجيهة الماضية، وعلى المدى القصير جدا، التعامل مع مشكلة الزيادة في أسعار السلع بصورة غير منطقية والناجمة عن زيادة الطلب على النقد الأجنبي لسداد التزامات الموردين الأجانب، حيث شرع البنك المركزي والبنوك المصرية في خطة عاجلة لتسيير حركة التجارة الخارجية من أجل توفير مستلزمات الإنتاج الضرورية والسلع الأساسية الاستهلاكية للمواطن المصري. ولقد قامت البنوك المصرية بتوفير أكثر من ١٤ مليار دولار في غضون ثلاثة أشهر أنت لآثر فوري في تسيير حركة التجارة والصناعة.

وفي ذات الاتجاه أكد البنك المركزي على توفير النقد الأجنبي من خلال البنوك بالأسعار الرسمية مستهدفا تخفيض أسعار السلع، وخاصة الغذائية منها والتي انخفضت أسعارها فطيا ما بين ٢٥% إلى ٣٥%.

ثانيا: تعزيز القوة الشرائية للجنينة المصري:

وبالتزامن مع ذلك، قام البنك المركزي من خلال البنوك العامة بتعزيز القوة الشرائية للجنينة المصري من خلال أدوات السياسة النقدية برفع أسعار الفائدة على الأوعية الادخارية الأساسية من ١٠% إلى ١٢,٥% سنويا، مما أدى إلى تدفق أكثر من ١٢٠ مليار جنيه في هذه الأوعية ليتم تحقيق عائد حقيقي للعملة المحلية على مدى الثلاث سنوات القادمة بلغ ٤٠%، إضافة إلى تخفيض معدلات التضخم.

وتمكن البنوك المصرية من تحمل أعباء هذه العوائد نتيجة مراكزها المالية القوية وأرباحها المتعاظمة، والذي جاء نتيجة طبيعية لخطة إصلاح البنوك الشاملة التي تمت في الفترة من عام ٢٠٠٤ إلى عام ٢٠٠٨ والتي قادها البنك المركزي حينذاك بكفاءة كبيرة وأصبحت البنوك المصرية في مؤشرات المالية ومراكزها تفوق مؤشرات البنوك في كثير من دول العالم.

وليس ادل على ذلك من النتائج الإيجابية لأعمال البنوك المصرية، وفي مقدمتها أكبر بنكان حكوميان من المتوقع أن يحققا أرباحا صافية - بعد الضرائب - تروى على ١٠ مليارات جنيه عن العام السابق.

ثالثا: دعم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد المصري:

وإحافا بذلك قام البنك المركزي بوضع تصور لتمويل القطاعات الاقتصادية المختلفة، لدعم الاقتصاد والإنتاج المحلي عبر إعادة توجيه السيولة الفلنضة بالبنوك لإفراض القطاعات الإنتاجية، وفي ذات الوقت تحجيم الإفراض الاستهلاكي الذي تفاهم في السنوات القليلة الماضية ليصل إلى ١٦٥ مليار جنيه، وذلك إيماناً من البنك المركزي بضرورة توظيف الموارد المالية للمجتمع بأنسب السبل الاقتصادية، لتحقيق التنمية المستدامة، وخلق فرص العمل للشباب، نظرا لتفاهم معدلات البطالة التي أصبحت ظاهرة عالمية تعاني منها أسواق عديدة حول العالم متقدمة ونامية.

رابعا: مكافحة البطالة بين الشباب:

وعلى التوالي، قام البنك المركزي بإصدار تعليمات رقابية للبنوك فرضا توجيه ٢٠% من محافظها الائتمانية لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة، وإتاحة فرص عمل جديدة، وذلك لتوفير ٢٠٠ مليار جنيه تمويلات جديدة توجه لنحو ٣٥٠ ألف مشروع جديد على مدى أربع سنوات مما يتبع نحو ٤ مليون فرصة عمل جديدة وذلك كإطار تنفيذي لمبادرة السيد رئيس الجمهورية، وتوجهات البنك المركزي بما يلي احتياجات المجتمع المصري..

خامسا: تعزيز الثقة في مناخ الاستثمار:

#### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتمادا للجديوى التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسنونل عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.

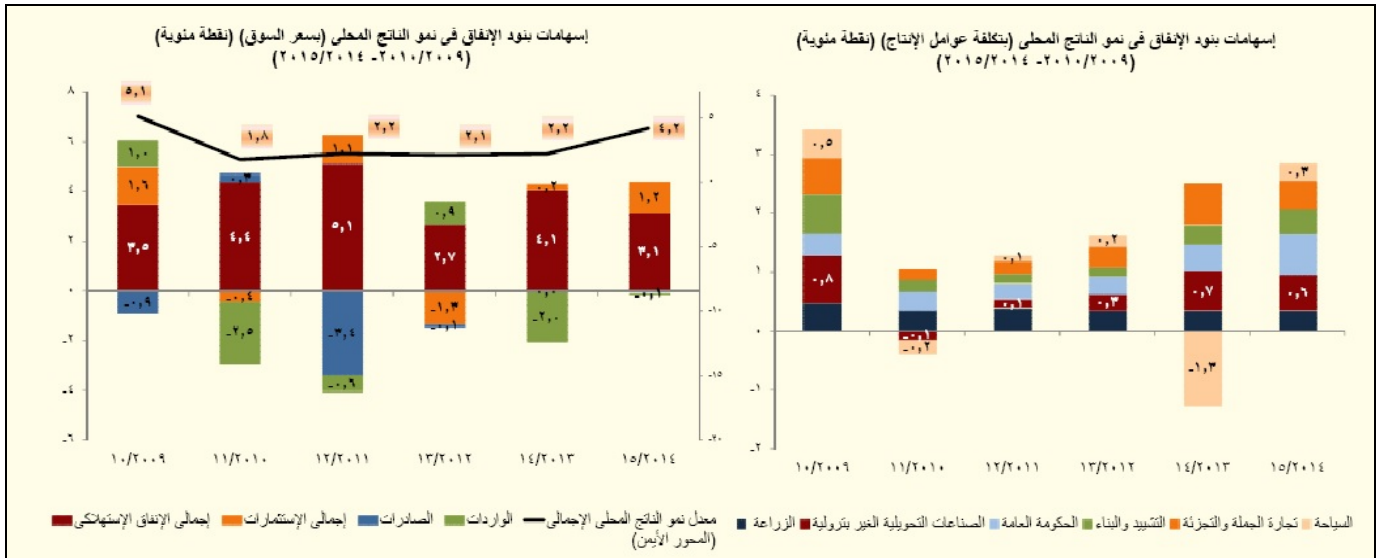
## الرأي

\* تعاني السياسة النقدية المصرية من ضغوط استثنائية نتيجة مشكلات الاقتصاد المصري وهو ما يتسبب في محدودية فرص تحقيق تقدم منفرد في الأدوات النقدية دون حدوث تغيرات هيكلية في السياسات المالية والاقتصادية .

\* الاستراتيجية التي أفصح عنها البنك المركزي المصري في التقرير السابق تعتبر خطوة أولى علي صعيد إصلاح السياسة النقدية وتدعم تكاملها مع السياسات المالية والنقدية ورفع درجة التناسق بينهما خاصة مع تأسيس وتفعيل المجلس التنسيقي للسياسات المالية والنقدية والذي يلعب دورا هيكليا حاليا في تنظيم العملية الاقتصادية وقيادة إصلاحات أساسية في القطاعات مما نتج عنه خطوات واستراتيجيات للحد من الواردات وزيادة معدلات تنمية الموارد بالعملة المحلية وتنشيط حركة الاستثمار بالإضافة إلى السعي لزيادة الصادرات.

\* خطوة البنك المركزي برفع معدلات الإفراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وتدعم هذا القطاع كمحرك أساسي للنمو يعتبر تحفيزا أساسيا للاقتصاد المصري الذي يعاني من ضغوط اكماشية على أكثر من مستوى، إلا أن تحفيزا مماثلا لنمو قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة قد يساهم في تحريك مساحة واسعة من مستهدفات النمو الاقتصادي ويوازن ما بين نقص فرص النمو الناتج عن الإنفاق الحكومي غير المتوازن (الشكل التالي) وفي ظل ضعف مرونة الموازنة، كما أنه يساهم في تحفيز زيادة التمويل المقدم من البنوك للقطاع الخاص كعنصر تحفيز جديد للنمو الاقتصادي.

ونرى أن بعض القرارات مثل مبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ورفع سقف الإيداع تستهدف توجيه السيولة للقطاعات الأساسية والمنتجة ومحاولة تحفيز الاقتصاد باتخاذ خطوات تنمية داخلية لقطاعات بعينها في الأساس.



المصدر: التقرير الشهري لوزارة المالية.

\* الأساس في الأزمة الحالية سواء على المستوى النقدي أو الاقتصادي هو عدم قدرة الاقتصاد علي تنمية موارد بالعملة الأجنبية مع تراجع موارد الدولة من السياحة وعدم نمو الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة كافية وتراجع إيرادات الصادرات وكذلك ضعف الطاقات المتاحة لإنتاج سلع أساسية أهمها الغذاء مما يضطر الدولة لاستيرادها وأيضاً اعتماد الكثير من الصناعات القائمة على المدخلات المستوردة وضعف المكون المحلي بنسب متفاوتة تصل في بعض الأحيان إلى مجرد التبعئة.

ويستلزم علاج هذه المشكلات إقامة تنمية صناعية مستدامة في ظل هيكلية اقتصادية قد يمتد تنفيذها لعدة سنوات لإقامة صناعات للإحلال محل الواردات من ناحية وتنمية التصدير من ناحية أخرى، وتظهر بوادر هذه الاستراتيجية حالياً في استراتيجية تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة وإقامة تجمعات زراعية تصنيعية متكاملة ضمن مشروع استصلاح المليون ونصف المليون فدان.

\* تحتاج السياسات الحالية للبنك المركزي إلى تطوير برنامج لمعالجة التعثر المالي الناتج عن الإجراءات المصرفية والذي بدأ في أعقاب الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٩ وزاد في أعقاب ثورة ٢٥ يناير، فهذا الأمر سوف يكون من شأنه إطلاق قدرات اقتصادية وتنموية جديدة وإنعاش معدلات النمو الاقتصادي من خلال إعادة تشغيل رؤوس أموال وأصول استثمارية معقدة خاصة وأن التقديرات المختلفة لحجم الاستثمارات المتوقعة نتيجة التعثر تعكس بوضوح حجم التأثير علي النمو الاقتصادي في حال دعم السياسات النقدية والاقتصادية لإنهاء حالة تعثرها المالي الحالية.

### تنبيه هام:

أعد هذا التقرير لأغراض التوزيع لأعضاء المركز المصري للدراسات الاقتصادية ولا يجوز نشره أو توزيعه دون موافقة كتابية من إدارة المركز، ولا تعد أي من البيانات أو التحليلات أو المعلومات الواردة بهذا التقرير توصية، كما أن ما ورد بالتقرير ليس اعتماداً للجداول التجارية للنشاط موضوع التقرير ولا لقدرته على تحقيق نتائج معينة، وقد تم إعداد هذه البيانات والتحليلات بناء على وجهة نظر المركز والتي اعتمدت على معلومات وبيانات تم الحصول عليها من مصادر نعتقد بصحتها وأمانتها وفي اعتقادنا فإن المعلومات والنتائج الواردة تعتبر صحيحة وعادلة في وقت إعدادها، كما أن هذه البيانات لا يعتد بها كأساس لاتخاذ أي قرار استثماري والمركز غير مسنونل عن أي تبعات قانونية أو استثمارية نتيجة استخدام المعلومات الواردة، ونؤكد أن أي أخطاء قد تكون وردت عند إعداد هذه البيانات هي من قبيل المصادفة وغير مقصودة.